

إدارة المساعدات الإنسانية تحت القيود الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية تحليل لواقع التدفقات الإغاثية إلى قطاع غزة



د. رائد محمد حلس

آذار / مارس 2026

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

فهرس المحتويات

1	فهرس المحتويات
2	الملخص
3	مقدمة
5	أولاً: الواقع الإنساني في قطاع غزة بعد مرحلة الإبادة الجماعية (2023–2025)
12	ثانياً: واقع تدفق المساعدات الإنسانية بعد مرحلة حرب الإبادة الجماعية
16	ثالثاً: القيود الإسرائيلية المفروضة على تدفق المساعدات الإنسانية
20	رابعاً: تعزيز فعالية المساعدات الإنسانية في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية
21	خامساً: الخاتمة والتوصيات



الملخص

إدارة المساعدات الإنسانية تحت القيود الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية

تحليل لواقع التدفقات الإغاثية إلى قطاع غزة

استعرضت الدراسة واقع إدارة وتدفق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة في المرحلة التي أعقبت الحرب الشاملة خلال الأعوام 2023-2025، والتي تصفها الدراسة بـ"مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية". كما ركزت على التحديات الجوهرية التي فرضتها القيود الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة على جهود الإغاثة الإنسانية، على الرغم من دخول اتفاق وقف إطلاق النار، ضمن "خطة ترامب للسلام"، حيز التنفيذ. وقد استخدمت الدراسة منهجية تحليلية نوعية تعتمد على مراجعة الوثائق والتقارير الدولية والتحليل الميداني، وبيّنت حجم الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية الحيوية ورأس المال البشري وسبل العيش، ما أسفر عن احتياجات إنسانية عاجلة هائلة.

ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن تدفق المساعدات الفعلية ظلّ أقل بكثير من الحدود المتفق عليها، نتيجة سياسات مقيّدة تشمل التحكم في المعابر وتحديد السلع المسموح بها، وإطالة الإجراءات البيروقراطية، والتوسع التعسفي لقائمة المواد "ذات الاستخدام المزدوج"، بما في ذلك المواد الأساسية للإعمار والتغذية والوقود.

وخلصت الدراسة إلى أنّ هذه القيود تحوّل المساعدات الإنسانية من أداة استجابة عاجلة إلى وسيلة ضغط سياسي واقتصادي، مما يعيق أي إمكانية للتعافي المبكر لقطاع غزة في مرحلة ما بعد حرب الإبادة الجماعية.

وبناءً على ذلك، اقترحت الدراسة سياسات لتعزيز فاعلية التدخل الإنساني تشمل تكثيف الضغط الدولي لضمان الوصول الكامل للمساعدات، تمثّلت في: إنشاء آليات رقابية مشتركة لمراقبة الدخول، وإعادة تصنيف المواد الأساسية بشفافية، وتعزيز التنسيق بين الفاعلين الدوليين والمحليين، ومتابعة المسارات القانونية الدولية لمحاسبة الانتهاكات، بما يضمن حماية المدنيين وتمكين القطاع من استعادة قدراته تدريجياً على التعافي وإعادة البناء.



إدارة المساعدات الإنسانية تحت القيود الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية

تحليل لواقع التدفقات الإغاثية إلى قطاع غزة

د. رائد محمد حلس¹

مقدمة:



تشكّل إدارة المساعدات الإنسانية في سياق نزاع مسلح طويل الأمد، وتحت احتلال مستمر، تحدياً استثنائياً للقانون الدولي الإنساني وللمعايير الإنسانية الدولية، ويُجسّد هذا التحدي بشكل واضح في قطاع غزة، الذي يعاني منذ أكثر من عقد ونصف من حصار إسرائيلي شديد، ما حدّد من

حركة الأفراد والبضائع، وعطلّ قدرة السكان على تلبية احتياجاتهم الأساسية، مُسهماً في تكريس أزمة إنسانية مزمنة شملت جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

شكّلت أحداث السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وما أعقبها من حملة عسكرية إسرائيلية شاملة منعطفاً كارثياً، حيث بات ما وقع يُوصّف بـ "حرب إبادة جماعية" ضدّ السكان المدنيين في غزة، لما رافقها من تدمير واسع وخسائر بشرية كبيرة وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

في مرحلة ما بعد حرب الإبادة الجماعية على غزة، شهدت الأوضاع السياسية تطورات مهمّة مع توقيع اتفاق إطلاق النار بموجب "خطة ترامب للسلام" في القاهرة، والتي نصّت على تدفّق المساعدات الإنسانية إلى القطاع كأحد الشروط الأساسية للاتفاق، إلى جانب وقف إطلاق النار وفتح المعابر وتسريع عمليات إعادة الإعمار والخدمات الأساسية.

¹ دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، ومختص في الشأن الاقتصادي الفلسطيني، وله العديد من الكتب والدراسات والأبحاث العلميّة والتقديرات المنشورة.



وعلى الرغم من ذلك، تواجه التدفّقات الإغاثية تحديات جسيمة نتيجة القيود الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة، التي تشمل الحدّ من كميات المساعدات المسموح بها، وفرض إجراءات بيروقراطية وأمنية مشدّدة، وتقييد عمل وكالات الإغاثة والعاملين فيها، وأحياناً استهداف البنية التحتية الإنسانية، مما يجعل عملية توزيع المساعدات أشبه بمحاولة ملء إناء مثقوب. كما تؤدي هذه القيود إلى ما يمكن تسميته بـ"إبادة الاقتصاد المحلي"، عبر تعطيل الأسواق وعرقلة وصول السلع الأساسية وزيادة الفقر والهشاشة.



تنطلق هذه الدراسة من سؤال محوري: كيف تُدار المساعدات الإنسانية وتوجّه تدفّقاتها إلى غزة في مرحلة ما بعد حرب الإبادة الجماعية، في ظلّ شروط وأطر تنفيذ خطة ترامب، وما مدى فعالية هذه العملية في تلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة، وإمكانية إسهامها في إعادة بناء قطاع اقتصادي وإنساني متضرر؟

تبنّي الدراسة منهجية تحليلية نوعية تشمل مراجعة الوثائق الرسمية، والتقارير الدولية والمنظمات الحقوقية والإغاثية، والأطر القانونية ذات الصلة، إلى جانب تحليل ميداني لمسار المساعدات من نقطة دخولها إلى المستفيد النهائي، مع رصد الآليات العمليّة التي قد تعرقل تنفيذ بنود خطة ترامب على الأرض. ويأتي هذا التحليل مع الاعتراف بأنّ وجود النصوص والاتفاقيات لا يضمن بالضرورة التزام جميع الأطراف بها، ما يفرض ضرورة تقييم مدى التطبيق الفعلي لهذه البنود وتأثير ذلك على الواقع الإنساني والاقتصادي للقطاع.

وتبرز أهمية الدراسة في تجاوز الرصد السطحي للأزمة الإنسانية، لتكشف الآليات البنيوية السياسية – القانونية الإغاثية التي تشكّل واقع المساعدات تحت الاحتلال، وتقييم مدى قدرة "خطة السلام" على أن تكون أداة فعليّة لإعادة البناء، أو إن بقيت محاولة وظيفية لتخفيف المعاناة وسط دمار شامل، في لحظة مفصليّة تاريخية يتقاطع فيها القانون والسياسة والإنسانية بشكل غير مسبوق.



أولاً: الواقع الإنساني في قطاع غزة بعد مرحلة الإبادة الجماعية (2023-2025):

أفرزت حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة خلال الأعوام 2023-2025 واقعاً إنسانياً بالغ التعقيد، اتّسم بانحيار واسع في منظومات الحماية والخدمات الأساسية، وتفاقم مستويات الهشاشة بين مختلف الفئات السكانية. وقد أسهم هذا الانحيار في اتساع غير مسبوق للمتطلبات الأساسية المتعلقة بالغذاء والمأوى والرعاية الصحية، بما جعل المجتمع الغزيّ أكثر اعتماداً على التدخلات الإنسانية. وفي هذا السياق، يبرز تحليل هذا الواقع بوصفه مدخلاً أساسياً لفهم كيفية إدارة المساعدات الإنسانية تحت القيود الإسرائيلية المفروضة على مسارات الإمداد، والتي تشكّل محدداً مركزياً لقدرة المنظمات على تلبية الاحتياجات الطارئة والمتزايدة للسكان المتضررين.

1. تآكل رأس المال البشري:

أدت حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة خلال الفترة من 2023/10/7 حتى 2025/12/1 إلى انحيار غير مسبوق في رصيد رأس المال البشري، إذ خلّفت ما يقارب 69,799 شهيداً، و170,972 جريحاً، إلى جانب نحو 11,200 مفقود واعتقال 6,600 شخص.²

وتمثّل هذه الخسارة البشرية الواسعة أحد أبرز العوامل التي ضاعفت مستوى الهشاشة المجتمعية، ولا سيّما لدى الأسر التي فقدت معيّلها أو تكبّدت إصابات خطيرة وممتدة. وفي موازاة ذلك، سجّلت المؤسسات الصحية والحقوقية ما بين 20-30 ألف حالة إعاقة جديدة، من بينها أكثر من 5 آلاف حالة دائمة، معظمها بين الأطفال والنساء،³ الأمر الذي يضيف عبئاً طويلاً الأمد على منظومة الاحتياجات الإنسانية.

إنّ هذا التآكل العميق في رأس المال البشري أفرز فجوة واسعة بين حجم الاحتياجات المتصاعدة وقدرة منظومات الإغاثة على الاستجابة، إذ ازداد الاعتماد على المساعدات الغذائية والطبية والنقدية بصورة

² عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين منذ 2025/10/7 - آخر تحديث 2025/11/30، موقع الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني، في: https://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/1/default.aspx

³ ذوي الإعاقة في قطاع غزة.. ضحايا الإبادة الجماعية، موقع جمعية أجيال للإبداع والتطوير، غزة، 2024/12/24.



ملحوظة، خصوصاً بين الأسر التي فقدت معيها وأصبحت تعتمد بالكامل على التدخلات الإنسانية. وتنعكس هذه الضغوط مباشرة على إدارة المساعدات، حيث تواجه الوكالات الإنسانية تحديات مركبة تتعلق بمواءمة التدفقات الإغاثية مع الارتفاع المتسارع في الاحتياجات، في ظل القيود الإسرائيلية المفروضة على دخول المواد الإغاثية وتنقل الطواقم الإنسانية.⁴

وبذلك، أصبحت الخسارة الجماعية في رأس المال البشري عاملاً مضاعفاً يعقّد عمليات التخطيط والتوزيع، ويستدعي تبني استراتيجيات أكثر مرونة واستهدافاً، قادرة على مواكبة التحوّلات السريعة في الاحتياجات الإنسانية خلال مرحلة ما بعد حرب الإبادة الجماعية، وعلى نحو يضمن وصول المساعدات بكفاءة وعدالة إلى الفئات الأكثر هشاشة.

◀ 2. تدمير البنية التحتية والمنشآت الحيوية:



تكشف المعطيات المستخلصة بعد حرب الإبادة الجماعية عن حجم غير مسبوق من الدمار الذي لحق بقطاع غزة نتيجة الاستهداف المنهجي للبنية التحتية والمنشآت الإنتاجية والخدمية، لا سيّما في المراكز الحضرية الرئيسية، خصوصاً وقد استهدفت الغارات الإسرائيلية قطاعات الطاقة والمياه والصحة

والنقل، مخلفة ما يقارب 51 مليون طن من الحطام، أي ما يعادل نحو 17 ضعف حجم الدمار الناتج عن جميع الحروب السابقة منذ سنة 2008، وهو مقدار يُقدَّر أن يحتاج إلى نحو 21 عاماً لإزالته بالكامل.⁵ وقد أدّى هذا التدمير الشامل إلى شلِّ شبه كامل في الأنشطة التجارية والصناعية، وانكماش الإنتاجية

⁴ مقابلة شخصية مع د. إياد الكرنز، منسق مجموعة عمل الإعاقة في قطاع غزة ومدير جمعية نجوم الأمل لتكثيف الفتيات ذوي الإعاقة مكتب غزة، غزة، 2025/12/1.

⁵ سامح حلاق وبلال فلاح، "التدمير الاقتصادي: فصل جديد من الصراع"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 142، صيف 2025، في: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1657104>



المحلية، وتراجع الإيرادات العامة، إضافة إلى تفاقم أزمة الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والرعاية الصحية والتعليم، ما عمّق هشاشة الاقتصاد المحلي وأضعف قدرة المجتمع على التعافي وإعادة البناء.⁶

وتشير نتائج تقرير تقييم الأضرار والاحتياجات Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA)، الصادر عن البنك الدولي World Bank والاتحاد الأوروبي European Union (EU) والأمم المتحدة United Nations (UN)، إلى أنّ الخسائر التي لحقت بالبنى التحتية والمنشآت الحيوية في قطاع غزة بلغت نحو 49 مليار دولار أمريكي حتى شباط/ فبراير 2025، منها نحو 29.9 مليار دولار أضرار فيزيائية مباشرة، وما يقارب 19.1 مليار دولار خسائر اقتصادية واجتماعية غير مباشرة.⁷ وتعكس هذه الأرقام التأثير الكارثي للحرب على مختلف القطاعات في غزة، بما في ذلك الاقتصاد المحلي والخدمات الاجتماعية والتعليمية، وما يترتب عليه من آثار عميقة على البيئة الإنسانية.

في حين تشير تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إلى أنّ اقتصاد غزة تكبّد خلال العامين الماضيين خسائر فادحة تُقدّر بنحو 70 مليار دولار أمريكي، تمثل الخسائر المباشرة لما يقارب 15 قطاعاً حيوياً، نتيجة حجم الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية والمرافق الحيوية في قطاع غزة بنسبة وصلت إلى نحو 90% خلال عامين من حرب الإبادة الجماعية. ويبين شكل رقم 1 أنّ الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالقطاعات المختلفة قد توزّعت بصورة غير متوازنة، حيث تكبّدت بعض القطاعات نسباً أعلى من الدمار مقارنة بغيرها، الأمر الذي يعكس حجم الاختلال الهيكلي الذي أصاب الاقتصاد في مرحلة ما بعد الإبادة.

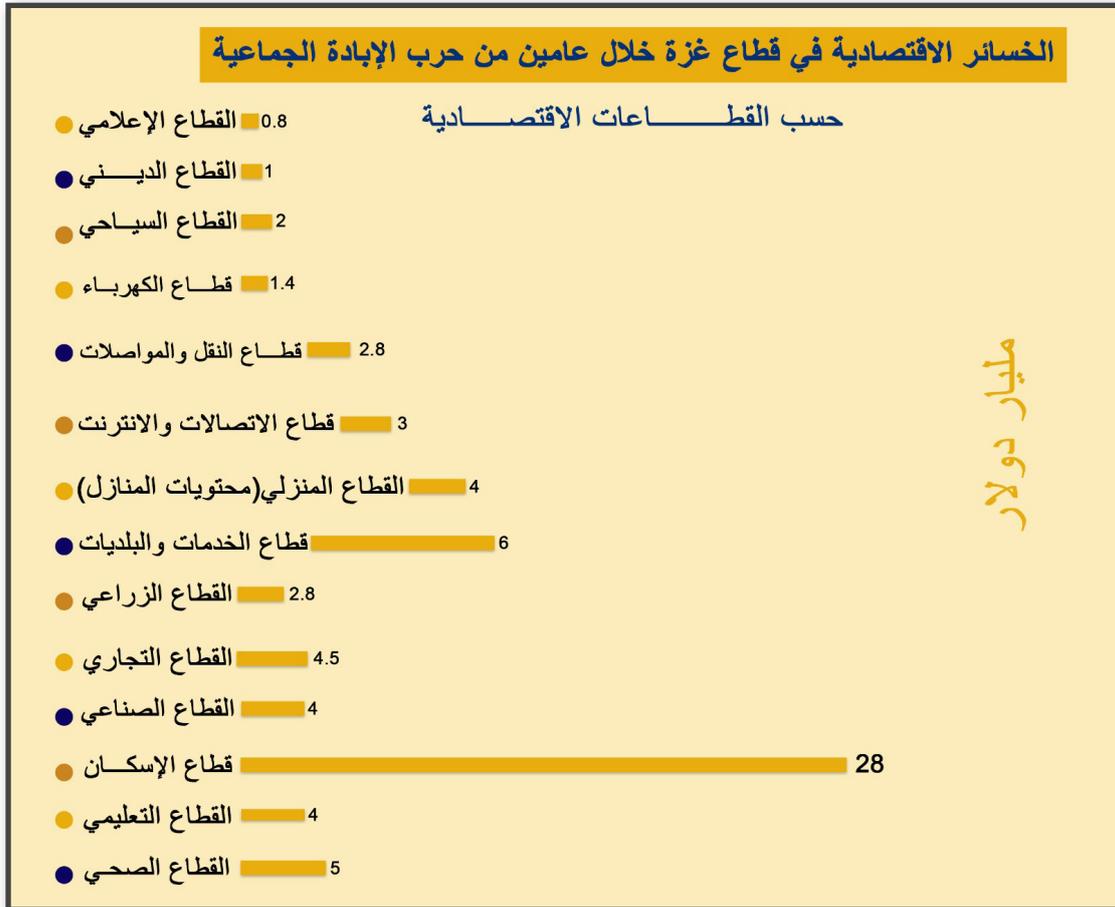
⁶ رائد حلس، اقتصاد اللا-دولة في مرحلة ما بعد الحرب: سياسات التفكيك المنظم للبنى الاقتصادية في غزة كأداة للهيمنة السياسية، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2025، انظر:

<https://www.alzaytouna.net>

⁷ World Bank, European Union and United Nations, "Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA)," February 2025, <https://palestine.un.org/en/download/178604/289429>



شكل رقم 1: الخسائر الاقتصادية المباشرة التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية خلال عامين من حرب الإبادة الجماعية⁸



ويتجلى هذا الاختلال بوضوح في حجم الدمار الواسع للبنية السكنية والخدماتية، إذ دُمّرت أكثر من 161 ألف وحدة سكنية كلياً و194 ألف وحدة جزئياً، ما أدى إلى تشريد نحو 288 ألف أسرة أصبحت بلا مأوى، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بالمؤسسات التعليمية بدمار 137 مدرسة وجامعة كلياً و357 جزئياً، وكذلك خروج المنظومة الصحية عن الخدمة بعد تدمير 38 مستشفى بشكل كامل، بجانب الدمار الذي لحق بالحياة الدينية والاجتماعية عبر استهداف 832 مسجداً. كما شهدت البنية التحتية الأساسية انهياراً واسعاً، مع تدمير نحو 2.8 مليون متر من شبكات الطرق، ومنع 112 ألف شاحنة إغاثية من دخول القطاع، ما أعاق نقل الإمدادات الإنسانية. وامتدّ التدمير ليشمل الموارد المائية بإخراج

⁸ الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى: 70 مليار دولار خسائر غزة الاقتصادية بعد عامين من الحرب، موقع الجزيرة.نت،

2025/10/7، في: <https://aja.ws/20ki8u>



725 بئر مياه من الخدمة، وتدمير 5,080 كم من خطوط الكهرباء، و700 ألف متر طولي من شبكات المياه، إلى جانب نحو 3 ملايين متر من الطرق والشوارع، وتدمير 94% من الأراضي الزراعية، إضافة إلى القضاء الكامل على مناطق الصيد البحري بنسبة 100% واستهداف القوارب والبنية التحتية البحرية، الأمر الذي يعكس حجم الانهيار المتكامل للقطاعات الحيوية وما يترتب عليه من تفاقم للاحتياجات الإنسانية العاجلة.⁹

ويترتب على هذا الدمار الهائل تزايدٌ حاد في الاحتياجات الإنسانية، حيث باتت الغالبية العظمى من السكان تعتمد على المساعدات الغذائية والصحية والطبية، مما يضع ضغوطاً كبيرة على المؤسسات المحلية والدولية الإغاثية لإدارة التدفّقات الإغاثية بكفاءة وضمان وصولها إلى الأسر الأكثر تضرراً.

◀ 3. فقدان المأوى والتهجير القسري:

أفضت حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة إلى انهيارٍ شبه كامل للبنية السكنية، ما دفع الغالبية الساحقة من السكان إلى فقدان المأوى والدخول في دوامة نزوح قسري متكررٍ شكّل أحد أبرز ملامح الواقع الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب.

فقد أدى التدمير الشامل لآلاف الوحدات السكنية، واستخدام قوات الاحتلال أوامر الإخلاء المتتالية كأداة للتهجير الجماعي، إلى نزوح ما لا يقل عن 1.9 مليون شخص—أي قرابة 90% من سكان القطاع—اضطر كثير منهم إلى مغادرة أماكن سكنهم عشر مرات أو أكثر نتيجة الهجمات المتواصلة واتّساع رقعة المناطق غير الآمنة.¹⁰

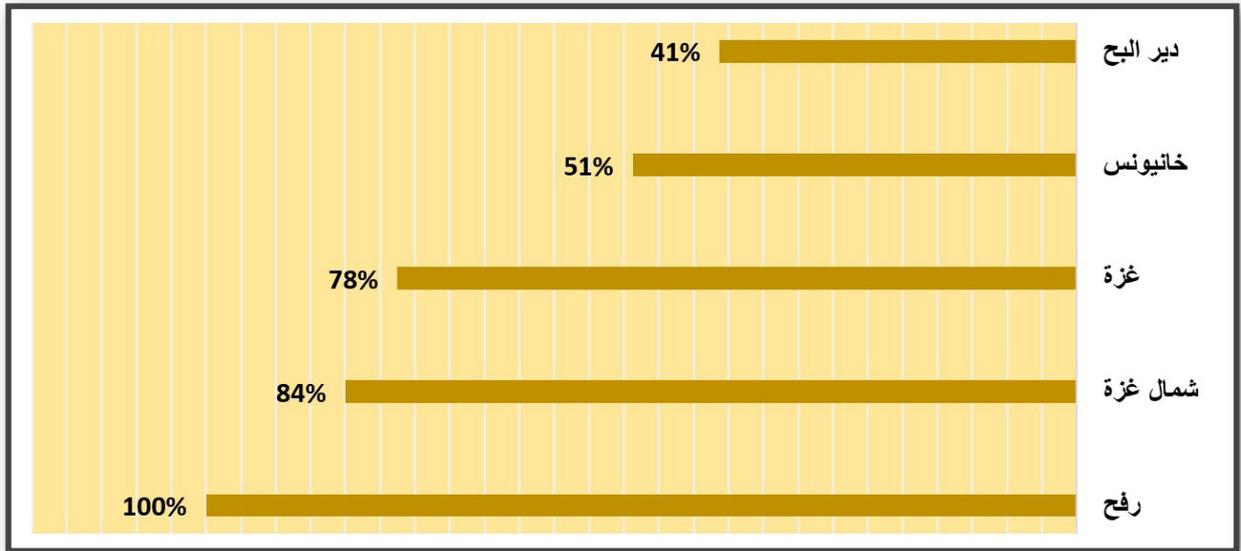
وقد نتج عن ذلك مشهدٌ إنساني بالغ القسوة، حيث يعيش مئات الآلاف في خيام بدائية أو ملاجئ مكتظة أو مساحات مكشوفة تمتد على طول الساحل، بينما يعتمد آخرون على الاستضافة العائلية على الرغم من محدودية الإمكانيات وغياب الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم.¹¹

⁹ بعد 700 يوم من الحرب خسائر غزة أكثر من 68 مليار دولار، الجزيرة.نت، 2025/9/7، في: <https://aja.ws/b447vy>
¹⁰ تقرير الأونروا رقم 180 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية التي تشمل القدس الشرقية، موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 2025/7/18، انظر: <https://www.unrwa.org/ar>
¹¹ تقرير قطاع غزة بين الإبادة الجماعية والتهجير: عامان من الحرب الممنهجة، موقع مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، تشرين الأول/ أكتوبر 2025، ص 11.



وتُجمع التقارير الحقوقية الدولية، ومن بينها تقرير هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch، على أنّ نمط أوامر الإخلاء واستهداف المناطق الآمنة التي كان يتواجد فيها السكان تندرج تحت جريمة التهجير القسري ويُعدّ ضمن جرائم الحرب.¹² ويُظهر شكل رقم 2 النطاق الجغرافي الواسع للمناطق التي استهدفتها أوامر الإخلاء الإسرائيلية خلال العامين من حرب الإبادة الجماعية، بما يعكس منهجية التهجير القسري الممنهجة واتّساع رقعة المناطق التي تعرّض سكانها للتشريد المتكرر.

شكل رقم 2: النطاق الجغرافي للمناطق التي استهدفتها أوامر الإخلاء الإسرائيلية خلال حرب الإبادة الجماعية¹³



ومن ثمّ، فإنّ هذا الاتّساع في مساحات الإخلاء لا يقتصر على تسجيل حجم التهجير فحسب، بل يُعمّق أيضاً حجم الأزمة الإنسانية في مرحلة ما بعد الإبادة، إذ يكشف عن واقع اجتماعي ومعيشي مضطرب يعجز فيه السكان عن استعادة الحد الأدنى من الاستقرار أو إعادة بناء شبكات الدعم الأساسية اللازمة للحياة اليومية.

¹² "Hopeless, Starving, and Besieged": Israel's Forced Displacement of Palestinians in Gaza, site of Human Rights Watch, 14/11/2024, <https://www.hrw.org/report/2024/11/14/hopeless-starving-and-besieged/israels-forced-displacement-palestinians-gaza>

¹³ الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى: تقرير قطاع غزة بين الإبادة الجماعية والتهجير: عامان من الحرب الممنهجة، مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، تشرين الأول/أكتوبر 2025، ص 13.



4. تدهور سبل العيش وتزايد معدلات البطالة والفقير:

أدت حرب الإبادة الجماعية في غزة إلى انهيار شامل في سبل العيش وتفكك المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، ما أسهم في ترسيخ واقع إنساني بالغ القسوة اتسم بفقدان الدخل وتضاؤل فرص العمل واتساع رقعة الفقر. فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي للقطاع تراجعاً غير مسبوق وصل إلى ثمانية أضعاف مستواه قبل الحرب، إذ انخفض من 645 مليون دولار¹⁴ في الربع الثاني من سنة 2023 إلى نحو 81.8 مليون دولار¹⁵ فقط في الربع الثاني من سنة 2025، وهو ما يعكس توقف الدورة الاقتصادية وتعطل عناصر الإنتاج الأساسية.

هذا الانهيار ترافق مع فقدان أكثر من 200 ألف فرصة عمل نتيجة تعطل نحو 90% من وظائف القطاع الخاص و15% من وظائف القطاع العام، إضافة إلى التوقف الكامل للعمالة الغزية في سوق العمل الإسرائيلي، وهو ما كبّد الاقتصاد المحلي خسائر يومية تُقدّر بنحو 4.1 مليون دولار، أي ما يقارب 80% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع.¹⁶

وقد أدى هذا الانكماش العنيف إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة من 52.8% سنة 2023 إلى نحو 80% سنة 2024، وانعكس ذلك بصورة مباشرة على اتساع رقعة الفقر، إذ تجاوزت معدلاته 63% قبل حرب الإبادة الجماعية، وبعد هذه الحرب، لم يعد الحديث يقتصر على الفقر بمفهومه التقليدي، بل بات يشير إلى مستويات متفاوتة من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، فقد تراجع إجمالي الاستهلاك في

¹⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثاني 2023) (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/ سبتمبر 2023)، في:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_GDPNAQ022023A.pdf

¹⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثاني 2025) (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/ سبتمبر 2025)، في:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ22025A.pdf

¹⁶ التخطيط لإعادة إعمار وإنعاش قطاع غزة بعد الحرب، موقع أخبار الأمم المتحدة، 2024/4/6، في:

<https://news.un.org/ar/story/2024/04/1129871>



قطاع غزة بنسبة تقارب 80%، وهو ما يعكس الأثر المباشر والحاد على مستوى معيشة الأفراد وظروفهم الحياتية في القطاع.¹⁷

وبعني ذلك أنّ غالبية الأسر فقدت مصادر دخلها بشكل كامل، وأصبحت غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية من الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية، وبالتالي، فإنّ هذا التدهور الحاد في سبل العيش، مقروناً بالارتفاع الكارثي في معدلات البطالة والفقر، أدّى إلى تضاعف حجم الاحتياجات الإنسانية، وزيادة اعتماد السكان على المساعدات الخارجية باعتبارها المصدر الوحيد تقريباً للبقاء. كما أسهم انهيار قدرة الأسر على الصمود الاقتصادي في توسيع فجوة الاحتياجات الطارئة، وتكريس تحديات معقّدة أمام المنظومة الإنسانية في مرحلة ما بعد الإبادة، سواء من حيث حجم الطلب على المساعدة أم من حيث صعوبة الوصول إلى الفئات الأكثر تضرراً.

ثانياً: واقع تدفق المساعدات الإنسانية بعد مرحلة حرب الإبادة الجماعية:

1. ترتيبات تدفق المساعدات الإنسانية:



شهدت تدفقات المساعدات الإنسانية في مرحلة ما بعد حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة تحولات مهمة نتيجة دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ ضمن ما أطلق عليه "خطة السلام" الأمريكية المعلنه في 2025/9/29، والتي تضمّنت 20 بنداً شملت ترتيبات وقف إطلاق النار والتفاهات الإنسانية

المصاحبة له، حيث نصّ الاتفاق على توقّف الحرب خلال 72 ساعة من موافقة "إسرائيل" وحركة حماس على بنوده، وبدء دخول المساعدات الإنسانية على الفور، بما في ذلك تنفيذ بنود الاتفاق

¹⁷ د. عوض، تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2024 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2025، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/12/31، في:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_ForecastingPCBS2024A.pdf



الموقع في 2025/1/19 المتعلقة بتدفق الإغاثة. وتقرّر إدخال ما لا يقل عن 600 شاحنة يومياً إلى القطاع تشمل مساعدات غذائية ومواد أساسية للقطاع الخاص، إضافة إلى 50 شاحنة وقود وغاز، مع احتساب العدد أسبوعياً بما لا يقل عن 4,200 شاحنة. كما تكفّلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بتسليم وتوزيع هذه المساعدات، بينما جرى تحديد خمسة معابر لدخولها: كرم أبو سالم جنوب القطاع، وكيسوفيم Kissufim وسطه، وكارني Karni ومفلاسيم Mefalsim وإيرز Erez شرق مدينة غزة. كما نصّ الاتفاق على تشكيل غرفة عمليات للمتابعة تضم مصر وقطر وتركيا والولايات المتحدة و"إسرائيل" وحركة حماس،¹⁸ بهدف مراقبة التنفيذ وضمان تدفق المساعدات بشكلٍ منظمٍ وفعال، بما يعكس الجهود الدولية المبذولة لمعالجة الأزمة الإنسانية الطارئة وتحقيق استقرارٍ نسبيٍّ للسكان بعد مرحلة الإبادة الجماعية.

◀ 2. تدفق المساعدات الإنسانية:

على الرغم من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/ أكتوبر 2025 وتضمّنه ترتيبات إنسانية لتسهيل دخول المساعدات، إلّا أنّ الواقع على الأرض يبرز محدودية كبيرة في تدفق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، حيث أعلن المكتب الإعلامي الحكومي أنّ إجمالي ما دخل قطاع غزة من مساعدات منذ بدء سريان الاتفاق بلغ نحو 4,453 شاحنة فقط من أصل 15,600 شاحنة كان من المفترض دخولها حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، أي بنسبة لا تتجاوز ثلث الكمية المتفق عليها. وشملت هذه القوافل عدداً محدوداً من الشاحنات المحمّلة بالوقود وغاز الطهي، في ظلّ نقص حادّ ومزمن في هذه المواد الحيويّة اللازمة لتشغيل المخابز والمستشفيات والمولدات الكهربائية، بعد أكثر من عامين من الحرب الشاملة والحصار والتدمير المنهجي للبنية التحتية.¹⁹

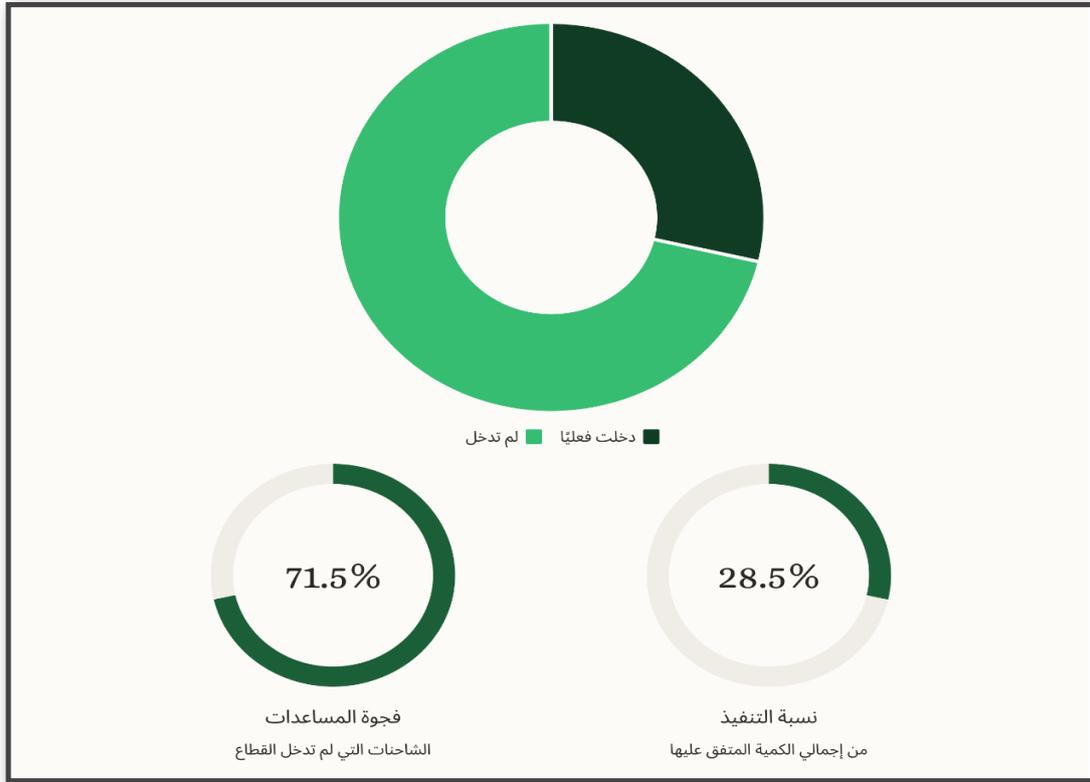
¹⁸ تفاصيل اتفاق شرم الشيخ لوقف إطلاق النار في غزة 2025، الجزيرة.نت، 2025/12/8، في: <https://aja.ws/5aizit>

¹⁹ الإعلام الحكومي: غزة تتلقى ثلث المساعدات المتفق عليها منذ بدء وقف النار، موقع النجاشة الإخباري، نابلس،

2025/11/6، في: <https://nn.najah.edu/news/Gaza/2025/11/06/539274>



شكل رقم 3: الواقع الفعلي لتدفق المساعدات الإنسانية: 4,453 شاحنة فقط دخلت غزة خلال الفترة 2025/11/6–10/11



وفي سياقٍ متّصل، كشف تحليل أجرته وكالة أسوشيتد برس Associated Press، استناداً إلى بيانات وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق في Territories (COGAT)، أنّ معدل الشاحنات التي دخلت غزة بين 2025/10/12 و 2025/12/7 بلغ نحو 459 شاحنة يومياً، وهو رقم ما يزال أدنى من الكمية المتّفق عليها في اتفاق وقف إطلاق النار. ووفقاً لتقديرات وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق COGAT، فقد دخل إلى قطاع غزة ما يزيد قليلاً على 25,700 شاحنة مساعدات منذ بدء سريان الهدنة وحتى 2025/12/7، من بينها نحو 18 ألف شاحنة مساعدات غذائية، وهو ما يمثل قرابة 70% من إجمالي المساعدات التي سُمح بدخولها خلال تلك الفترة. ومع ذلك، تبقى هذه الأرقام أقل بكثير من العدد المفترض دخوله وفق الاتفاق، والذي كان يُقدَّر بنحو 33,600 شاحنة حتى ذلك التاريخ.²⁰

²⁰ Aid Flow into Gaza Falls Short of Ceasefire Terms, Analysis of Israeli Figures Shows, site of Military.com, 10/12/2025, <https://www.military.com/daily-news/2025/12/10/aid-flow-gaza-falls-short-of-ceasefire-terms-analysis-of-israeli-figures-shows.html>

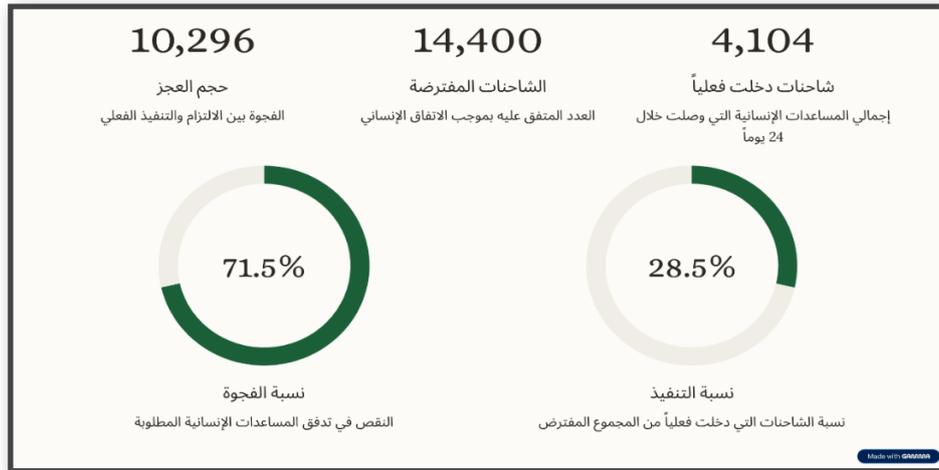


شكل رقم 4: الواقع الفعلي لتدفق المساعدات التي دخلت قطاع غزة منذ وقف إطلاق النار
خلال الفترة 2025/12/7-10/12



وتشير تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة إلى أن متوسط دخول الشاحنات الفعلي لم يتجاوز نحو 171 شاحنة يومياً، أي ما يعادل أقل من ثلث الحد الأدنى المتفق عليه.²¹ وبناءً على هذا المتوسط، يُمكن تقدير عدد الشاحنات التي دخلت قطاع غزة خلال الفترة 2025/12/31-8 بنحو 4,104 شاحنات مساعدات إنسانية فقط. في المقابل، كان من المفترض أن يدخل خلال الفترة ذاتها نحو 14,400 شاحنة وفق نصّ اتفاق وقف إطلاق النار، ما يعني وجود عجز يُقدَّر بنحو 10,296 شاحنة خلال أقل من شهر واحد.²²

شكل رقم 5: الواقع الفعلي لتدفق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة
خلال الفترة 2025/12/31-8



²¹ الإعلام الحكومي: غزة تتلقى ثلث المساعدات المتفق عليها منذ بدء وقف النار، النجاح الإخباري، 2025/11/6.
²² تم تقدير عدد الشاحنات التي دخلت قطاع غزة بناءً على تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي بغزة حول متوسط عدد الشاحنات التي تدخل قطاع غزة خلال الفترة 2025/12/31-8 بواقع "171 شاحنة × 24 يوماً"، وتُقدَّر عدد الشاحنات التي من المفترض أن تدخل وفق نصّ اتفاق وقف إطلاق النار بواقع "600 شاحنة × 24 يوماً".



وهناك شبه إجماع لدى الخبراء والمختصين والعاملين في المؤسسات المحلية والدولية ذات الصلة بالمساعدات الإنسانية على أنّ حجم المساعدات الإنسانية الواصلة إلى غزة ما يزال غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، لا سيّما في ظلّ استمرار القيود الأمنية والإدارية، وصعوبات التخليص، وتأخيرات ورفض إدخال البضائع عبر المعابر، إضافة إلى محدودية الطرق الآمنة لنقل الإمدادات داخل القطاع. وقد انعكس هذا القصور بشكلٍ مباشر على الأمن الغذائي، حيث ما يزال الغذاء شحيحاً، ويعاني السكان، ولا سيّما النساء والأطفال، من مستويات متزايدة من سوء التغذية، في وقتٍ تواجه فيه الأسر النازحة ظروفاً إنسانية قاسية داخل مخيمات مؤقتة تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحماية، خصوصاً مع اشتداد ظروف الشتاء.²³

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن تدفق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بعد وقف إطلاق النار وحتى 2025/12/31 ظلّ محكوماً بقيودٍ سياسية وأمنية حالت دون تنفيذ الالتزامات الإنسانية المتفق عليها، الأمر الذي أبقى الأزمة الإنسانية في القطاع عند مستوياتٍ حرجة، وقيد قدرة المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية على الاستجابة الفعّالة للاحتياجات المتفاقمة للسكان.

ثالثاً: القيود الإسرائيلية المفروضة على تدفق المساعدات الإنسانية:

فرض الاحتلال الإسرائيلي منظومة متعدّدة المستويات من القيود التي استهدفت تعطيل سلاسل تدفق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة حتى بعد دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، الأمر الذي جعل من الاستجابة الإنسانية عملياً شديدة التعقيد وغير قادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجات السكان. وقد شملت هذه القيود التحكم في المعابر وتحديد الأصناف المسموح إدخالها، والتعقيد البيروقراطي وتأخير عمليات الفحص والتفتيش، إضافة إلى توسيع قائمة المواد المصنّعة "ذات الاستخدام المزدوج" بما يتجاوز الضرورات الأمنية إلى التأثير المباشر على قدرة السكان على البقاء والتعافي. وتُشكّل هذه القيود مجتمعة إطاراً عملياً يُفاقم الأزمة الإنسانية، ويحدّ من قدرة المنظمات الدولية على تنفيذ التزاماتها وفق اتفاق وقف إطلاق النار وترتيباته الإنسانية.

²³ جلسة نقاش (مجموعة بؤرية) بعنوان "إدارة وتدقيق المساعدات الإنسانية في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية: تحديات الاحتلال الإسرائيلي"، تنفيذ شركة رود ماب للدراسات والاستشارات، غزة، 2025/12/2.



1. التحكّم في المعابر وتحديد الأصناف المسموح بدخولها:



يُعدّ التحكّم في المعابر وتحديد الأصناف المسموح بدخولها من قبيل الاحتلال الإسرائيلي من أبرز القيود التي تُقوّض فعالية تدفّق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية، حيث أشار البيان الصادر عن المكتب الحكومي إلى أنّ الاحتلال الإسرائيلي يمنع إدخال أكثر من

350 صنفاً من المواد الغذائية الأساسية، منها البيض واللحوم والأسماك ومنتجات الألبان والخضروات والمكملات الغذائية، وهو ما يفاقم هشاشة الفئات الأكثر تضرراً، خصوصاً الأطفال والنساء الحوامل والمرضى وذوي المناعة الضعيفة. وفي المقابل، يسمح الاحتلال بدخول سلع منخفضة القيمة الغذائية مثل المشروبات الغازية والشوكولاتة والوجبات المصنّعة ورقائق البطاطس، والتي تُباع في الأسواق بأسعار تفوق قيمتها الحقيقية بأكثر من 15 ضعفاً نتيجة سيطرة الاحتلال على سلاسل الإمداد.²⁴

ويمثّل التحكّم الإسرائيلي في المعابر وتقييد دخول الأصناف الأساسية أحد أهم عوامل إدامة حالة الانكماش الحاد وتعطيل أيّ إمكانية للتعافي المبكر في قطاع غزة، فحرمان السوق المحليّة والسكان على حدّ سواء من المواد الغذائية والطبية ومواد البناء الأساسية يقطع سلاسل الإمداد ويؤيقي النشاط الاقتصادي في حالة شلٍّ تام، بينما يؤدي السماح بدخول سلع منخفضة القيمة الغذائية والاقتصادية إلى إيجاد سوقٍ مشوهة تفتقر إلى مقومات الإنتاج وتقوم فقط على الاستهلاك القهري بأسعار مرتفعة. ويؤدّي ذلك إلى اتّساع فجوة الأمن الغذائي، وارتفاع كلفة المعيشة، وفقدان القدرة الشرائية للأسر، إضافة إلى إضعاف قدرة المؤسسات المحلية على التعافي أو استعادة وظائفها الإنتاجية.²⁵

²⁴ المرجع نفسه.

²⁵ مقابلة شخصية مع د. محمود عيسى، استشاري في قضايا الاقتصاد والتنمية ومحاضر غير متفرغ بجامعة غزة، غزة،

2025/12/7.



2. التعقيد البيروقراطي وإطالة زمن الفحص والتفتيش:

تُعدّ الإجراءات البيروقراطية المعقّدة وإطالة مدة الفحص في نقاط التفتيش من العوائق التي تُعيق وصول المساعدات، إذ ارتفع متوسط وقت الانتظار للشاحنات القادمة من مصر والأردن بنسبة 40% منذ سريان وقف إطلاق النار، وتتسبّب هذه التأخيرات في تلف المواد سريعة التلف وتعطيل سلاسل الإمداد الأساسية، في مخالفة صريحة لترتيبات اتفاق وقف إطلاق النار الذي نصّ على دخول 600 شاحنة يومياً بشكلٍ سلس ودون عراقيل. وبالتالي، فإنّ هذا البطء المتعمّد يَعيق فقط تدفّق الغذاء والدواء، بل يحدّ أيضاً من قدرة المنظّمات الإنسانية على التخطيط وإدارة المساعدات وفق احتياجات السكان بعد مرحلة الإبادة الجماعية.²⁶

وهناك اعتقاد على نطاق واسع بأنّ التعقيد البيروقراطي الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة يُشكّل إحدى العوائق التي تقف أمام الاستجابة الإنسانية الفاعلة، لا سيّما وأنّه يتم إخضاع الشاحنات لسلسلة طويلة ومتداخلة من إجراءات الفحص الأمني، تبدأ بمراجعة الوثائق وتحديد قوائم الأصناف المسموح بها، مروراً بالتدقيق المسبق عبر الأنظمة الإلكترونية، وانتهاءً بالفحص المزدوج عند المعابر. وبالتالي، فإنّ إطالة زمن الفحص، الذي قد يمتد لساعات وأحياناً لأيام، لا يعكس فقط سياسة إدارية بطيئة، وإنّما استراتيجية مقصودة للتحكّم في حجم وتوقيت تدفّق المساعدات، بما يؤدي إلى إيجاد اختناقاتٍ لوجستية حادّة وتعميق الأزمة الإنسانية على الأرض.²⁷

3. التوسيع التعسّفي لقائمة المواد المصنّفة ذات "الاستخدام المزدوج":

واصلت "إسرائيل" توسيع قائمة المواد التي تُصنّف على أنّها "ذات استخدام مزدوج" تحت حجج أمنية واهية، إلا أنّ هذه القائمة باتت تضم مواداً أساسية للحياة اليومية ولبرامج التعافي المبكر. وتشمل هذه المواد معدّات تنقية المياه الأساسية، والمولدات، والكلور الخام المستخدم في معالجة المياه، بالإضافة إلى مواد الإيواء الشتوية مثل الألواح الخشبية السميكة ومواد عزل الخيام. ويؤدّي هذا التوسّع التعسّفي إلى

²⁶ مقابلة شخصية مع د. شادي خضير، مدير قطاع الأمن الغذائي بجمعية الفجر الشبابي، خانيونس، 2025/12/5.

²⁷ جلسة نقاش (مجموعة بؤرية) بعنوان "إدارة وتدفق المساعدات الإنسانية في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية: تحديات الاحتلال الإسرائيلي"، تنفيذ شركة رود ماب للدراسات والاستشارات، غزة، 2025/12/2.



إضعاف قدرة السكان على مواجهة الظروف القاسية، خصوصاً في فصل الشتاء، ويُعطل بشكل مباشر جهود إعادة بناء البنى التحتية الحيويّة، ما يُبقي المدنيين في ظروفٍ معيشيّة قاسية وغير إنسانية.²⁸



ويُعدّ التوسيع الإسرائيلي لقائمة المواد المصنّفة "ذات الاستخدام المزدوج" أداة سيطرة ممنهجة تتجاوز الاعتبارات الأمنية المعلنة، لتتحوّل إلى آلية متعمّدة لإدارة ما بعد الإبادة الجماعيّة والتحكّم في وتيرة التعافي المدني، خصوصاً وأنّ إدراج مواد حيوية مثل معدات تنقية المياه، والكلور الخام، والمولدات

الكهربائية، ومواد الإيواء والعزل الحراري ضمن هذه القائمة، يشير إلى توظيفٍ سياسي مباشر يهدف إلى إبقاء الحياة المدنية في غزة ضمن مستوى هشاشة مقصود يمنع الاستقرار ويطيل أمد الأزمة الإنسانية. كما أنّ هذا التوسيع لا يهدف فقط إلى منع إعادة الإعمار، بل إلى فرض "نظام اعتماد دائم" يجعل القطاع مرتبطاً بالقرار الإسرائيلي في كلّ تفصييلة حياتية. وبهذا، تتحوّل فئة "الاستخدام المزدوج" من إطار تنظيمي إلى أداة عقاب جماعي ووسيلة لإعادة صياغة البيئة السياسيّة والاجتماعية عبر إيجاد ظروف معيشيّة قاهرة، بما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني International Humanitarian Law واتفاقيات جنيف الخاصة بحماية المدنيين Geneva Conventions.²⁹

وفي السياق الأوسع، يكشف هذا النهج عن محاولة "إسرائيل" إعادة هندسة ميزان القوّة عبر التحكّم في تدفق الموارد الأساسيّة، وتقويض قدرة المجتمع الدولي على تنفيذ تدخّلات فعّالة. فبدلاً من السماح بدخول مواد إعادة البناء، يعمل الاحتلال الإسرائيلي على تعطيل كلّ ما يمكن أن يخفّف من آثار حرب الإبادة الجماعية، في محاولة لإبقاء المشهد الإنساني أداة تفاوضية وسياسيّة تُخدم رؤيته للمشهد الإقليمي بعد مرحلة الحرب أو ما بات يُعرف بـ"اليوم التالي".³⁰

²⁸ المرجع نفسه.

²⁹ مقابلة شخصية مع د. هاني طالب، باحث ومختص في الشأن السياسي الفلسطيني، غزة، 2025/12/8.

³⁰ المرجع نفسه.



رابعاً: تعزيز فعالية المساعدات الإنسانية في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية:



على الرغم من الأطر الدوليّة المنظمة لتدفّق المساعدات الإنسانية بعد حرب الإبادة الجماعية، تبقى فاعلية هذه الآليات محدودة بشكلٍ كبير نتيجة القيود الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة، التي تحوّل المساعدات من حقّ إنساني إلى أداة للضغط السياسي والاقتصادي. فقد أفضت القيود على

دخول المواد الأساسية، وتوسيع قائمة المواد "ذات الاستخدام المزدوج"، وإطالة الإجراءات البيروقراطية، إلى تعطيل التدخّل الإنساني وتقييد قدرة المنظّمات الدوليّة والمحليّة على الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة بعد الدمار الشامل للبنية التحتيّة ورأس المال البشري وسبل العيش.

لتجاوز هذه القيود وتعزيز فاعلية المساعدات الإنسانية، تقترح الدراسة السياسات التالية:³¹

1. الضغط الدولي لضمان الوصول الكامل للمساعدات: وذلك من خلال تكثيف الجهود

الدبلوماسية والإقليمية لإجبار "إسرائيل" على الالتزام بالاتفاقيات الإنسانية ورفع القيود على دخول المواد الأساسية للإعمار والغذاء والدواء والوقود.

2. تفعيل بروتوكولات رقابية مشتركة: وذلك من خلال إنشاء آليات مراقبة دوليّة مشتركة تضمن

تفتيش الشاحنات في المعابر ضمن أطر زمنيّة محدّدة لمنع تأخير وصول المواد الحساسة أو تلفها.

3. إعادة تصنيف المواد "ذات الاستخدام المزدوج" بشفافية: وذلك من خلال التنسيق مع خبراء

إنسانيين لتحديد المواد الأساسية للإعمار والبقاء، واستبعاد القيود التعسفيّة التي تعيق الوصول إلى المستلزمات الحيوية.

³¹ تم صياغة السياسات بالاستعانة إلى: رائد حلس وعبد المنعم الطهراوي، ورقة سياسات "فاعلية المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات الأهلية في قطاع الأمن الغذائي وسبل تعزيزها"، ضمن مشروع "تعزيز الديمقراطية وبناء قدرات المنظمات الأهلية"، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، غزة، 2025. وكذلك إلى جلسة نقاش (مجموعة بؤرية) بعنوان "إدارة وتدفق المساعدات الإنسانية في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية: تحديات الاحتلال الإسرائيلي"، تنفيذ شركة رود ماب للدراسات والاستشارات، غزة، 2025/12/2، وخبرة الباحث في هذا المجال.



4. تعزيز التنسيق المحلي والمجتمعي: وذلك من خلال إنشاء منصة تنسيق إلكترونية موحدة بين المنظمات الدولية والمحلية، وإشراك المجتمعات المحلية واللجان المحلية في تقييم الاحتياجات وتحديد أولويات التوزيع، مع آليات تغذية راجعة لضمان ملاءمة المساعدات وفعالية الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة.

خامساً: الخاتمة والتوصيات:

توضّح الدراسة أنّ القيود الإسرائيلية على تدفّق المساعدات الإنسانية في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية حوّلت العملية الإغاثية من استجابة إنسانية عاجلة إلى أداة ضغطٍ سياسي واقتصادي، مما أعاق أيّ فرصة للتعافي الذاتي لقطاع غزة. كما كشفت الدراسة أنّ ضعف التنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية، وصعوبة الوصول الجغرافي، وتصنيف المواد "ذات الاستخدام المزدوج" بشكلٍ تعسفي، أدى إلى تفاوت وصول المساعدات وعدم ضمان استهداف الفئات الأكثر هشاشة بعد الدمار الشامل للبنية التحتية ورأس المال البشري.

وفي ضوء ذلك، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

◀ • القيود الإسرائيلية على المعابر وتصنيف المواد الأساسية أعاقَت التدخّل الإنساني وأبقت المساعدات ضمن نطاق الإغاثة الطارئة دون الانتقال إلى التعافي المبكر.

◀ • ضعف التنسيق بين الفاعلين الدوليين والمحليين أدى إلى توزيعٍ غير متوازن للمساعدات وفشلٍ في الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً.

◀ • استمرار الإجراءات البيروقراطية والتوسيع التعسفي لقائمة المواد "ذات الاستخدام المزدوج" أدى إلى تحويل المساعدات الإنسانية إلى أداة ضغطٍ سياسي، مما يعقّد إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية في غزة.

واستناداً إلى النتائج المستخلصة من الدراسة وتحليل واقع المساعدات الإنسانية، تُقدّم الدراسة مجموعة من التوصيات العملية والسياسية لتعزيز فعالية تدفّق المساعدات الإنسانية وتحقيق التعافي المبكر في قطاع غزة في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية. ولتسهيل التطبيق وضمان شمولية الاستجابة، تمّ تقسيم التوصيات إلى ثلاث مستويات: الدولي والإقليمي، والمنظمات الإنسانية الدولية والمحلية، والمستوى القانوني والحقوق،



مع التركيز على التنسيق والتكامل بين هذه المستويات لضمان وصول المساعدات بفعالية إلى الفئات الأكثر حاجة.

1. على المستوى الدولي والإقليمي:

◀ ممارسة ضغط دبلوماسي وسياسي لإجبار "إسرائيل" على الالتزام بالاتفاقيات الإنسانية ورفع القيود على دخول المواد الأساسية.

◀ إنشاء آلية رقابية دولية مستقلة لمتابعة دخول المساعدات وتوثيق أي انتهاكات، وربط التمويل الدولي بمؤشرات الأداء وجودة التوزيع.

2. على مستوى المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية:

◀ تعزيز التنسيق بين جميع الفاعلين عبر منصة إلكترونية موحدة لمشاركة المعلومات والبيانات لحظياً.

◀ إشراك المجتمعات المحلية واللجان المحلية في تقييم الاحتياجات ووضع أولويات التوزيع، مع تطوير آليات تغذية راجعة لضمان جودة وملاءمة المساعدات.

◀ تنويع سلّة المساعدات الغذائية والمواد الأساسية لتلبية الاحتياجات الصحية والتغذوية للفئات الضعيفة.

3. على المستوى القانوني والحقوقى:

◀ متابعة المسارات القانونية الدولية لمحاسبة "إسرائيل" على انتهاكات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بعرقلة المساعدات، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC).

◀ حثّ اللجان الدولية المعنية بحقوق الإنسان على إصدار تقارير خصوصاً حول سياسات التجويع واستخدام المساعدات كأداة حرب سياسية.

